دراسة لمعالجة الأزمة المالية
على ضوء تعاليم القران الكريم

الدكتور سهراب مروتي استاذ بجامعة ايلام (ايران)

الدكتور عبدالجبار محمود احمد الزرگوشي
استاذ مشارك بجامعة ايلام (ايران)

آمال غني حسين الموسوي الحمامي
طالبة مرحلة الدكتوراه بجامعة ايلام (ايران)

الملـخّـص

يجب تسليط الضوء على التغيرات والتطورات التي تشهدها دول العالم في أعقاب الأزمات الاقتصادية العالمية، ولاسيما الازمات المالية, مما يستدعى إعادة النظر فى الأساس الفكرى والنظرى من اجل إيجاد حلول والمعالجاتٍ للخروج من هذه الازمات, وهنا يجب توضيح تعاليم القران الكريم والإسلام في التصدي لها واتباع كافة الوسائل لمعرفة مبادئ اقتصادنا الإسلامي بصفة خاصة وشريعاتنا الإسلامية بصفة عامة, لان جوهر الازمة يكمن في مخالفة تعاليم الإسلام, وان علاجها يتحدد بتطبيق الشريعة الإسلامية, وبما ان اقتصادنا اقتصاد رباني يراعي الإنسان في الدنيا والآخرة, ونظام فطري نابع من الفطرة الإسلامية, فعلى كل الدول الأخذ بأسسه ومبادئه حتى لا تزيد بهم الأزمات الاقتصادية والمالية. ولهذا فان القران الكريم هو الدستور لهذا يعتبر سفينة النجاة من كل الأزمات.

الكلمات المفتاحية : الازمات, الحلول, التشريع

Summary

The changes and developments taking place in the countries of the world in the wake of the global economic crises, especially the financial crises, must be shed light on, which calls for a review of the intellectual and theoretical basis in order to find solutions and remedies to get out of these crises. The means to know the principles of our Islamic economy in particular, and our Islamic Sharia in general, because the essence of the crisis lies in the violation The teachings of Islam, and its treatment is determined by the application of Islamic law, and since our economy is a divine economy that takes into account the human being in this world and the hereafter, and an innate system that stems from the Islamic instinct, all countries must adopt its foundations and principles in order not to aggravate economic and financial crises with them. That is why the Holy Qur'an is the constitution. This is why it is considered a ship of deliverance from all crises.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا ابي القاسم محمد واله مصابيح الدجى صلوات الله عليهم أجمعين ولاسيما بقية الله في الارضين مولانا صاحب العصر والزمان أرواحنا لتراب مقدمه الشريف الفداء.

القران الكريم هو الكتاب الخالد وهو رحمة السماء المهداة الى الخلق, ولما كان كتابا سماويا خاتما, فهو الدستور السماوي الضامن لسعادة الدارين على طول خط البشرية حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

نجد الشريعة الإسلامية بكل مقتنياتها لم تترك البشرية تعيش في المحرمـات دون أن توجد له البدائل الحلال الآمن حيث نتحدث عن الأزمة المالية, فإننا نتحدث عن بدائل نافعة أثبتت التجارب نجاحها. أن التجاوزات التي حصلت في التعاملات المالية البنكيـة مـن ربـا وتوريق الديون والقروض العقارية وغيرها هي التي أدت إلى خسارة كبريات البنوك العالمية, ان خسارة رؤوس الاموال وتعثر المؤسسات لـم تعـد مقتصرة على هذه الأزمات, ولكنها عـصفت بمقومات النظام الرأسمالي من جذوره والتي أصبحت راسخة في أذهان الكثيرين, وبينت العجز في البيئة فضلاً عن السلبيات التي تعني غياب الرقابة وغياب الأداء للمؤسسات الاقتصادية الرأسمالية. وأصبحت الدول الرأسمالية تصنع المستحيل لتوقـف عجلـة الانهيارات في المؤسسات.

ان الأزمة الاقتصادية العالمية أصبحت حديث الساعة وامتدت سلبياتها حتى وصلت للفرد العادي من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب فيجب الاهتمام بها والوقوف على أهم أسبابها لتجنبها, ويجب معرفة طرق علاجها للخروج من هذه الأزمات. ومن خلال الاحداث التي حصلت في الازمات المالية لاحظ الجميع وعلى رأسهم أهل الاختصاص أن التشريعات الإسلامية حول الأزمة المالية العالمية يحظى بصدى واسع, لتقديم الحلول تساعد الاقتصاد العالمي للخروج من أزمته . وهذه المقالة التي بين أيدينا تعتبر خطوة على طريق الحلول من الازمات التي طرحت هنا وهنا لتسليط الضوء على الحل الإسلامي المنبثق من التصور الاقتصادي العام في الإسلام, والذي يؤكد على دور الالتزام بضوابط الاقتصاد الإسلامي في التخلص من الأزمات المالية العالمية ومدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي, ومن خلال ما توصلنا اليه نجد ان الاقتصاد الإسلامي يهدف الى العدالة الاجتماعية والاقتصادية كما يهدف ويبين ان الهدف الأول هو الاعتقاد بأن الإنسان هو خليفة الله الواحد الأحد في الأرض, فهو خالق الكون ومدبر الامر وان البشر إخوه وكل ما خلقه الله لهم من موارد إنما هو أمانة بين أيديهم وعليهم استخدامها بالعدل حرصاً على تحقيق الرفاهة الاقتصادية للجميع.

المبحث الاول

الإطار المفاهيمي للازمات المالية

تعريف الأزمات المالية:

الأزمة لغة:

(الأزمة تعني الشدة والقحط, والمأزم هو الضيق, ويطلق على كل طريق بين جبلين مأزم)[١] (وقال ابن منظور: الأزْمة السَّنة المُجدية وأزم عليهم الدهر يؤزم أزما ما اشتد قحطه)[٢] .

الازمة المالية اصطلاحا:

تعرف الازمة المالية من الناحية الاقتصادية بأنها انهيار في عدد من المؤسسات المالية, يصحبها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية ثم تمتد هذه الانهيارات والاضطرابات الى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الاخرى[٣].

كما تعرف الازمة المالية على انها نقطة تحول الى الأسوأ فهي لحظة حاسمة وحرجة قد تؤدي الى نتائج سلبية سيئة[٤].

وتعرف الازمة بانها موقف متشابك ومعقد يضمن درجة عالية من السخونة, وتزداد هذه الدرجة بتصاعد الأزمة وتفاعل الانعكاسات المستقبلية من قبل صناع القرار, ولذلك فان الأزمة هي حالة عدم الاستقرار في السوق المالي وقد تكون نتائجها غير مرغوب فيها[٥].

فالازمة هي انهيار قيمة أصول ما فجأة، يعني انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها الدولة وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في عملة دولة ما او في سوق الأسهم، أو مجموعة من المؤسسات المالية او في سوق العقارات، او انهيار الدولة بكاملها ، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد قد يحدث الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار"فقاعة سعرية" أو فقاعة المضاربة، هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع من انواع الأصول المالية أو المادية، الأسهم أو المنازل، بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية. السعر "الحقيقي" هو مجموع القيم الحالية للعائد المستقبلي المتوقع للأصل، لعوائد السهم أو السند أو العقار في المستقبل(٦).

او موقف تحذيري لمجموعة من المخاطر أهمها مخاطر تصاعد شدة الموقف، ومخاطرة التعرض للرقابة الشديدة من الحكومة أو من وسائل الإعلام.(٧) كما يحدث في العراق خلل مفاجئ نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية وغالبًا ما تكون بفعل الإنسان(٨).

ومن خلال التعارف السابقة يمكن ان نعرف الأزمة المالية على انها سوء تصرف المعنيين والحكومات التي تدير البلاد, مما ادى الى عدم الاستقرار بإدارة الأزمات الاقتصادية كما حدث في العالم بسبب جائحة كورونا التي تسببت بأزمة اقتصادية عالمية على مستوى أسعار النفط وأسعار العملات وغيرها, حالة من عدم الاستقرار تضمنتها إشارات وتنبؤات بحدوث تغييرات حاسمة قريبة، قد تكون نتائجها غير مرغوب فيها، وقد تكون هذه النتائج إيجابية في بعض الأحيان وسلبية في احيان اخرى.

أنواع الأزمات المالية:

١-**الأزمة المصرفية :** تحدث الأزمة المصرفية نتيجة قلة سيولة البنوك التجارية مما يؤدي الى عدم استطاعة هذه البنوك من تلبية طلبات سحوبات المودعين، وتكون سبب هذه الازمة هو إفراط هذه البنوك في منح الائتمان وعدم تقيدها بالإبقاء على الاحتياطات القانونية المحددة من طرف البنوك المركزية، فتصيب الأزمة مجموعة المودعين حالة من الخوف تجعلهم مقبلين على سحب ودائعهم, فتعجز البنوك التجارية عن توفير السيولة النقدية لتلك السحوبات ، مما يرغمها للاقتراض من البنوك الأخرى، و لكن تخوف البنوك من حدوث الأزمة يمنعها من الاقتراض فيما بينها ، مما يجعل تدخل البنك المركزي مهم لإنقاذ تلك البنوك و توفير السيولة النقدية و تجنيب البنوك التجارية من الإفلاس و من ثم انهيار النظام المصرفي .

أن الأزمات المصرفية كانت قليلة الحدوث في الخمسينات و الستينات بسبب وجود ضوابط على حركية الودائع و رؤوس الأموال في البنوك، وفي بداية السبعينيان اصبحت كثيرة الظهور بسبب تطور وسائل التمويل و تكنولوجيات الاتصال والابتكارات الحاصلة، ومن هذا المنطلق ساهمت أنظمة المدفوعات الإلكترونية المتطورة في تجاوز البنوك التجارية لبعض المؤشرات الرقابية مثل السيولة ، اليسر، الربح و التي تعكس المركز المالي للبنوك التجارية[٩].

٢- **أزمة العملة وأسعار الصرف** : هذه الأزمة تحدث عندما يكون انخفاض حاد في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وهذا يحدث

بسبب مضاربات كبيرة في عملة بلد ما, مما يؤدي بالبنك المركزي إلى استخدام احتياطاته من العملة الصعبة للدفاع عن العملة الوطنية، يعتبر هذا النوع من أزمة العملة شئ جديد و هو يختلف عن أزمات العملة ذات الطابع القديم والذي كان من اسبابها الإفراط في الإصدار النقدي وهذا مما يجعل ارتفاع الأسعار و بالتالي انخفاض القيمة الحقيقية للعملة, ومثال على ذلك الازمة التي أدت إلى انهيار سعر العملة ما حدث في تايلاند و الذي كان السبب المباشر في تفجير الأزمة المالية في شرق آسيا عام ١٩٩٧[١٠].

٣- **أزمة الديون العالمية:** تعتبر من اكبر الأزمات التي تؤثر في القطاع المصرفي خاصة والقطاعات الاقتصادية عامة، وهذه الأزمة سببها عندما يتوقف المقترض عن السداد، ولقد ارتبط هذا النوع من الأزمات بعدم قدرة حكومات و دول العالم الثالث على الوفاء بأعباء الديون.[١١]

٤ - **أزمة الأسواق المالية :**وهي الأزمة التي تحدث في أسواق المال نتيجة الهبوط الحاد في أسعار الأوراق المالية المتداولة في هذه الأسواق كالأسهم و السندات، وهذا الهبوط هي نتيجة حتمية لظاهرة حيث تؤدي حدة المضاربات إلى زيادة سعر الأصول المالية بأشكال مبالغ فيها، "Bubble" الفقاعات, ان الهدف من شراء الاصل المالي ليس توليد الدخل وانما هو الربح، وعندما يحدث أي طارئ نجد أن هذه الفقاعات تنفجر مسببة حدوث هبوط في أسعار الأصول المالية، هذا الهبوط تترك حالة من الإرباك والتخوف لدي بقية المستثمرين في الأصول المالية الأخرى انطلاقا من مبدأ) الرأسمال جبان (فتنهار أسعار بقية الأصول المالية في السوق المالي و تنتقل الأزمة إلى الأسواق المالية العالمية بفعل الترابط بين الأسواق[١٢].

أسباب الأزمة المالية :

الاسباب المباشرة للازمة

اولا :الربا:

من اهم مسببات الازمة المالية هو الربا حيث يسبب ارتفاع متوالي لسعر الفائدة, وتتعاظم هذه الأزمة حينما يتوقف المقترضين عن سداد الإقساط المالية المستحقة عليهم, والربا عنصر خفي محفز على التضخم. والربا ضار بالنظام العالمي من جهة ومن جهة اخرى استغلال على مستوى الاقتصاد الكلي.

ان الحل في الاقتصاد الاسلامي لقضية الربا المتراكم بين الافراد والمؤسسات والدول هو قوله تعالى (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (١٣) لذلك فان الربا يجب ان يلغى وان يكتفي برأس المال, لا ان تخفض نسبه كما تفعل المؤسسات المالية حالياً(١٤).

وقوله تعالى من باب الربا والصرف (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾(١٥).

ثانيا : التوسع بالدين:

توريق الديون, يهدف الى تحويل قروض الدول والمشروعات الى اوراق مالية قابلة للتداول في البورصات العالمية كأداة مصرفية تؤمن السيولة

وتوسع الائتمان. فعند زيادة رأس المال لغرض او لأخر او حين يحتاج لسيولة نقدية فإمامه ثلاث حلول

١- طرح اسهم لزيادة رأس مال, ومن عيوبها انها تساعد على ادخال مساهمون جدد يقاسمون المساهمين القدامى بالأرباح .

٢- الاقتراض من البنوك أخرى، من عيوبها تحمل فوائد مصرفية مرتفعة أو التعرض لآجال سداد قصيرة.

٣- طرح سندات مديونية للاكتتاب العام يسمى قرض جماعي مقابل فائدة ثابتة ولآجال طويلة. ومن عيوبها انها تمنح الدائنين حق الامتياز أو الرهن على بعض ممتلكات البنك المورق[١٦].

ان الحل في الاقتصاد الاسلامي لقضية الدين(يسعى الاقتصاد الاسلامي الى الحد من الدين وضبطه في حدوده الدنيا, وقد تناولت أطوال اية في القران الكريم (سورة البقرة: ٢٨٢) آلية التسجيل وكتابة الديون فسميت آية المداينة او آية المكاتبة وقد بينت الاية الكريمة: الدين, مقدار الدين, أجل الدين, كاتب الدين, العدالة في الكتاب, من يملل هو المدين وكأنه يقر بما عليه دون اكراه, المبلغ كما هو دون بخس في القيمة, الشهود وهم شهود عدول وفيها تشديد واضح للإثبات والموضوعية, الحياد حتى لا تتشوه الصورة العادلة. وبذلك يمكن ضمان العلاقة بين المدين والدائن حيث لا يخلو معاملة وخاصة التجارة منها من علاقة مديونية . ويشكل ضمان الحقوق واستقرار هذه العلاقة توسعة على الناس في معاملاتهم مما يحقق نشاطا اقتصاديا يساعد في بسط الرخاء بين الناس. اما بالنسبة الى القروض فقد حل الاقتصاد الاسلامي أحكام القروض

وأثمان البيع الآجل، السَلم، والرهن، والحوالة، وسداد الديون، والحسم النقدي .. الخ ونظم معاملاتهم ا بضوابط محكمة. فالشرع الإسلامي رعى العلاقة بين المدين والدائن وحثَ المدين على قضاء دينه بأحسن مما كان، دون شرط سبق، كقوله صلى لله عليه وسلم) ‘خيركم أحسنكم قضاء) وقوله صلى لله عليه وسلم)رحم الله عبدا سمحا إذا باع سمحا إذا اشترى سمحا إذا اقتضى)[١٧].

ثالثا: الإسراف والترف:

من الوسائل المهمة لرفاهية الشعوب وتطويرها هو الاستهلاك في النظام الراسمالي ، وفي المقابل فإن غياب التفكير في مجال الاستهلاك دفع الأفراد إلى تجاوز حدود قدراتهم المالية، وزيادة في الإقراض، وقد عَّزز ذلك الدعاية الإعلامية، وانخفاض سعر الفائدة، وتبني سياسات إقراضية متساهلة, طمعًا من أصحاب رؤوس الأموال في إيجاد مواضيع مختلفة لاستثمار أموالهم وتوظيفها لجني الأرباح والحوافز، رغبة الأفراد في تملك عقار أكبر من قدراتهم واندفاعهم نحو الاقتراض، ومن ثَمَّ تراكمها وعجزهم عن الوفاء بها كانت الفقاعة التي أشعلت الأزمة[١٨].

رابعا: الفساد:

(الفساد هو (الايدز الأنظمة)الاقتصادية وإطلاق العنان للمال وحده للتفكير والتخطيط والعمل لا يعني سوى المزيد من الفوضى والأنانية والفساد, واما الرشوة وبيع الأدوية الفاسدة للشعوب الفقيرة وتجارة الرقيق والاطفال ..... وغير ذلك الا بسبب الجشع وحب الذات والبحث عن المصالح المادية دون أية اعتبارات اخرى.)[١٩]

(اما ادوات الفساد فهي كثيرة لا نستطيع احصاءها منها : الظلم والتعدي والسرقة والقتل, والعلم الذي لا يجدي نفعا. اما الرشوة فهي اداة كل فساد,قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا)[٢٠]. وقد وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم معيارا دقيقا للرشوة قطع فيه على من يبرر لنفسه الرشوة بما لا يدع مجالا للشك قائلا: (إياكم والرشوة فإنها محض الكفر, ولا يَشُم صاحِب الرّشوة ربح الجنة) وقال الامام الصادق عليه السلام «الرشى في الحُكمِ هُو الكُفرُ بالله»[٢١], [٢٢].

الاسباب الغير مباشرة للازمة:

١- من اهم ما ركز عليه الاقتصاد الرأسمالي هو الربح المادي والذي من خلاله تغيب عوامل الانسانية والربح الاجتماعي من خلال انتقال اقتصاد العالم الى اقتصاد السوق.

٢- التساهل والمرونة للمقترضين حول سداد القرض والشك في مقدار دخله وموقفه المالي.

٣- نشؤ ازمة انكماش في الاسواق وفشل في ضخ الاموال و فشل انقاذ المؤسسات من قبل الحكومات[٢٣].

٤- من الاسباب الرئيسية للازمة المالية هو التوسع في القروض العقارية وامتناع المقترضين عن السداد لأسباب اجتماعية واقتصادية مما أدى الى أزمة فقاعة الديون.

٥- سياسة العولمة وحرية التجارة تعتبر من أسباب الأزمة المالية

وخصوصا في امريكا جعلت مالكي الاسهم في البنوك الامريكية ينتشرون في انحاء العالم وان إفلاسها يحدث خسارة في استثمارات الاسواق المالية الدولية[٢٤] .

خصائص الازمة المالية:

١- المفاجأة العنيفة عند حدوثها, واستقطابها لاهتمام الجميع.

٢- التعقيد, التشابك والتداخل في عواملها واسبابها.

٣- نقص المعلومات, وعدم وضوح الرؤية حولها.

٤- سيادة حالة من الخوف قد تصل الى حد الرعب من قد يحدث مستقبلا في اطار الازمة[٢٥].

المبحث الثاني

حلول الأزمة المالية من منظور اسلامي وفق القران الكريم

١- أهم الخطط التي اعتمدتها الدول لمواجهة الأزمة المالية

من واجبات المسلمين تجاه الأزمة يجب على أهل الاختصاص من المسلمين ان يقدموا الدراسات والنظريات والتصورات التي تهدي الاقتصاد الى سبيل الرشاد مدعمين ذلك بتجارب تطبيقية ناجحة في العالم الاسلامي للاقتصاد الاسلامي فقد اقُترحت عدد من الدول عندما اصابها ازمة مالية منها جنوب شرق اسيا وكذلك النظام المصرفي في اليابان وكان ذلك في القرن الماضي حيث اقترحت عدد من الحلول للتقليل من اثار الأزمة المالية ومن بين هذه الحلول ضخ أموال عامة كبيرة لإنقاذ النظام المصرفي المتعثر، وكذلك تقديم هبات للمواطنين فيما يتعلق بالحالة اليابانية، وذلك لكي يزول الهلع وتعود الثقة لماكينة الاستهلاك والإنفاق حتى لا تطول فترة الركود، وهناك تساؤل حول مصدر هذه الاموال؟ وما الاثر الذي ستحدثه على المدى الطويل, وخاصة اذا كان السبيل للحصول عليه هو الاقتراض على اساس الفائدة(٢٦).

وكان كثير من الاقتصاديين قد شككوا في هذا المقترح وكان محل نقاش واعتراض من قبلهم , وكان السؤال عمن سيستفيد منه؟ ومن ابرز الاقتصاديين الذين تكلموا في الأمر جوزيف ستغليتز والذي شبه ضخ هذه الأموال بمسألة نقل الدم إلى شخص مصاب بنزيف، وقد أبدى قلقه عن مصير هذه الأموال فهناك مقترحات أخرى قدمت الآن وهي نفس المقترحات التي قدمت في القرن الماضي منها:

١- تخفيض معدلات الفائدة.

٢- فرض قيود على حركة رؤوس الأموال.

٣- لمراقبة التحركات المالية إنشاء مؤسسة عالمية مخصصة, فإن ضخ الأموال العامة وخفض معدلات الفائدة، لها اثار جانبية على المدى القريب، لكن على المدى البعيد قد تحدث مضاعفات، كزيادة مستويات المديونية والتضخم فإن مقترحات أخرى قد قدمت من قبيل الحد من المضاربات القمار والتلاعبات في أسواق المال وقد طالب بعضهم بوقفها وتشديد رقابة السلطات النقدية على المصارف ومحاسبة المسؤولين في المؤسسات التي تأثرت بالازمة وكذلك إغلاق أسواق المال لفترة محدودة لكي لا تحدث حالات هلع كبرى تساهم في إحداث البلبلة والفوضى. ولا شك أن هذه العوامل تعالج مظاهر الأزمة ولا تغوص في مسبباتها الجوهرية, فمن الحلول الجذرية لحل المشكلة في النظام المالي العودة الى الدور الاساس بدءا بالنقود ومرورا بالوساطة المالية ومؤسساتها وانتهاء باسواق المال, وكذلك من الحلول الضبط الدقيق والمراقبة المستمرة مع تحديد الادوار وضبطها خاصة فيما يتعلق بعملية اصدار النقود وتوليدها(٢٧).

٢- البنوك الاسلامية وتجنب الازمة المالية:

ان مشروع الصيرفة الاسلامية هو الله سبحانه وتعالى لكن المصارف الإسلامية لا تشكل نظاما متكاملا لحل المشكلات المالية والاقتصادية فهي لازالت بحاجة الى التطوير في مختلف الجوانب لكي تكون منظومة متكاملة للحلول الاقتصادية العالمية, يركز الغرب على اخلاقيات النظام الاقتصادي

والمالي وليس على ايدلوجيته فقد اقترح احد الاقتصاديين الحاصل على جائزة نوبل" الفرنسي موريس الييه" بان افضل اقتصاد هو ان تكون الفائدة صفر ومعدل الضرائب ٢% كما هو مطبق في النظام الاسلامي حيث لا يوجد فائدة ومعدل الزكاة ٢.٥% , فقد اكدت الدراسات ان البنوك الاسلامية لم تتأثر بالأزمة المالية بقدر البنوك التقليدية بسبب ان البنوك الاسلامية لا تتعامل بالفائدة ولا بالدين على خلاف البنوك الأخرى, فهي تتاجر بما تملك من الأصول المادية وهذا جنبها بالتأثير السلبي الأزمة المالية, وكذلك نمو الائتمان وحجم الأصول لدى البنوك الاسلامية كبيرة جدا بالمقارنة مع البنوك التقليدية بسبب اقراض هذه البنوك الى القطاع الاستهلاكي الذي لم يتأثر كثيرا بالأزمة المالية, واعتماد البنوك الاسلامية على الودائع اكثر من التمويل ساعدها على الاستقرار وتجنب الأزمات, ومن خلال الدراسة التي أجراها المصرف البريطاني (HSBC) ومجلة (THE BANKER MAGAZINE) ان الاصول العائدة للمصارف الاسلامية قد ارتفعت بنسبة ٢٩% في عام ٢٠٠٨ وهذا يختلف عن المصارف التقليدية التي لا تتجاوز نسبة الزيادة في اصولها ٦.٨%, وتؤكد الدراسة ان الصلة الوثيقة بين قطاع التمويل والاصول الحقيقية ساعدت على حماية القطاع المالي الاسلامي على الازمة المالية.

اما الاسباب الرئيسية التي ساعدت البنوك الاسلامية للتصدي للازمة المالية كما قالت (LINDA EAGLE) مؤسسة" اكاديمة ايدكوم للبنوك" هو طبيعة نشاطها واعتمادها على الشريعة الاسلامية, لان الشريعة الاسلامية تمانع من الاموال الوهمية, وهذا يعني ان البنوك الاسلامية لا تعطي الا ما تملكه فعلا من الاموال المادية .

اما (Mcnamara) مؤسس (Yassar Media) يجد ان الشريعة الاسلامية تمنع البنوك الاسلامية من المضاربة المالية وان معاملتها تكون مدعومة بالاصول المادية, مما يعطي درعا واقيا لهذه البنوك وتحميها من الازمة المالية, فقد اكد الخبراء الاقتصاديون في الشرق الاوسط ان سبب تخفيف الازمة المالية في البنوك الاسلامية هي الشريعة الاسلامية[٢٨].

٣- اهم الحلول التي اعتمدها الاسلام للازمة المالية:

لقد سارعت الدول في تنفيذ خطط الإنقاذ, وجميعها تقترب مما يقوم عليه النظام المالي والاقتصادي من قواعد تحقق الاستقرار والأمن وتقلل من مخاطر الأزمة المالية. وهو ما يتوفر في الإسلام من قواعد حل الأزمات الذي يصيب الأنظمة المالية والاقتصادية , لو طبقت كان بالإمكان تجنب الأزمات والكوارث المالية والاقتصادية, ومن هذه الحلول هي:

١- حض الإسلام على مراعاة الأخلاق في الاقتصاد والمعاملات: عند تلاوة المسلم للقرآن الكريم ودراسته للسنة النبوية يجد هناك رابط بين الأخلاق والاقتصاد, فهناك دائما نهي عن الفساد والسرقة وتحريم للربا والغش والظلم وأكل الأموال بالباطل، وفيه مطالبة واضحة بالصدق والأمانة والتيسير والتعاون والشفافية، وكذلك نجد التأكيد على ما هو حلال شرعا حسب أولويات الواضحة، والابتعاد عن المحرمات، وممارسة الجشع والاحتكار والذي يلحق الضرر بالفرد والمجتمع الإسلامي، ونجد مثل ذلك في التعامل او في جانب النشاط الاستهلاكي, وهذه هي المنظومة الأخلاقية التي تحقق الأمن والاستقرار للمتعاملين كافة.

٢- الرشد والاعتدال في الاستهلاك: قال تعالى (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا)[٢٩] من مفهوم هذه الآية الكريمة, حيث تحث على الوسطية في الإنفاق وهو التوسط والاعتدال بين الحد الأدنى للإنفاق الذي دونه يكون التدبير، وبين الحد الأقصى الذي فوقه يكون الإسراف، حيث وضع الدين الاسلامي مجموعة من الضوابط المرشدة والعادلة للاستهلاك, التي تضمن الاستهلاك الرشيد, البعيد عن الركود والأزمات والتضخم , اذ نهى عن التبذير والإسراف على حد سواء, وكذلك عن البخل والتقتير, وقد أكد الإسلام على أهم الجوانب, منها: الانفاق على المحتاجين والصدقات, والإيثار التي تؤدي الى زيادة المنفعة الحدية للوحدة النقدية, ومن ثم الى زيادة النفع العام للمجتمع[٣٠].

٣- تحريم الإسلام لصور وصيغ بيع الديْن بالدين كافة: قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا﴾[٣١] (والمراد بالدين هو المال في ذمة من قرض أو سلم أو ثمن مبيع مؤجل، سواء من عروض المال أو العقارات والمجوهرات وغير ذلك. وهذا من افضل الارشادات التي نبهنا الله لعباده بحفظ أموالهم وضبطها بالكتابة أو الاستيثاق بالرهن والربا والتوريق والمضاربات (البيع على المكشوف، والبيع بالهامش، والتعامل بالمؤشر) جميعها محرمة، وكل عمل يؤدي إلى الربا، أو مقامرة، أو غرر، أو مراهنة، يقع التحريم عليه قد نهاها الاسلام منذ بداية ظهوره.

إنّ نظام المشتقات المالية هي وسيلة من الوسائل المؤدية إلى زيادة

التضخم، والعمل الغير أخلاقي، ونمو الاقتصاد الرمزي، هو من اسباب انهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بهذا النظام)[٣٢].

٤- (قيام النظام المالي والاقتصادي في الإسلام على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة: قال تعالى (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً * وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَاناً وَظُلْماً فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَاراً وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيراً﴾[٣٣]. تُبيّن الاية الكريمة الأساس الأول والأهم الذي يحكم كل تعاملات الناس التي فيها أخذ وعطاء ومن ذلك البيع والشراء. هذا الأساس هو التراضي بين الطرفين . وصيغة التراضي تفيد التبادل : كالتقاضي ومثلها التقاُسُم والتعاُمُل والتجاذُب والتسامُح وعلى المشاركة الحقيقية بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل. ان عوائد عناصر الإنتاج في الإسلام إمَّا أن تكون على هيئة إجارة اوربح ، وعليه فرأس المال العيني يمكن إجارته، أما النقدي فيكون على هيئة ربح من خلال المشاركة بالصيغ الاستثمارية الإسلامية. إن نظام المشاركة في الإسلامّ يحد من الاتجار بالنقد، ويوجه الأموال النقدية إلى النشاط الاقتصادي الحقيقي، وهو ما يحقق تقدم الاقتصاد واستقراره)[٣٤].

٥- تأكيد مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد دينه : قال تعالى (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٣٥] ليس من الحلول ان يتحمل المقترض مزيدا من الفوائد والأعباء مما تتفاقم عليه الأزمة، فالإسلام اعطى مبدأ (النَّظرة) كونهً قادرا على تقليل آثار الأزمة حين وقوعها. أما نهاية الاية الكريمة فتحدثنا على إلغاؤها، وهذا

من سمو الأخلاق والترابط والتضامن[٣٦].

٦- لقد حرم الإسلام الاكتناز: قال تعالى (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)[٣٧]، معنى الاكتناز: عدم استخدام الثروة النقدية في أوجه الإنفاق المشروعة. إن تحريم الكنز والربا، مع وجود فريضة الزكاة، يدفع بالادخار نحو الاستثمار الحقيقي، وهذا يشكل ضماناً ضد وقوع المجتمع في مشاكل الانكماش والبطالة، ويُوَجِّه المسلم إلى إنفاقِ ماله بصورة متوازنة بين المجـالات المختلفـة، دون الوقوع في أي محظـور شرعي)[٣٨].

٧- اهتمام الإسلام بالاستثمار: من أولويات الإسلام هو الاستثمار حيث يعتبر ابعد مدى من الاقتصاد الوضعي, من خلال:

- تحريم الربا .
- تحريم الاكتناز.
- فريضة الزكاة: هي وسيلة مهمة لاستخراج الأموال المدخرة، وهي بمثابة أداة ائتمانية دائمة.
- ارتفاع معدل العائد على الاستثمار: تحريم الفائدة يعتبر عنصر تكلفة، وتحريم الأوضاع الاحتكارية في سوق عناصر الإنتاج، والرشد في حجم الإعلان و الدعاية[٣٩].

٤- الرؤية الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية :

يفرض الاقتصاديون المسلمون خمس شروط للتعامل المصرفي وفق احكام الشريعة الإسلامية.

١- عدم استخدام الفوائد مطلقا والذي تسمى في احكام الشريعة الربا.

٢- في احكام الشريعة يمنع ما يسمى الغرر وهو التعامل المالي غير المؤكد.

٣- وفق الاحكام الشرعية يمنع استثمار السلع المحرمة كالمخدرات وتجارة السلاح والخمر وغيرها.

٤- الاستثمار جميع ما يتعلق بالإنسان استثمارا غير شرعي[٤٠].

الاستنتاجات

١- اثبتت الدراسات ان القرآن الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه واله وسلم واهل البيت عليهم افضل السلام, اقولا وافعالا وقضاء واصول الشريعة وقواعدها العامة هي المصدر الاساس لاحكام الاموال العامة.

٢- الازمة المالية بشكل عام بانها اضطراب في بعض التوازنات الاقتصادية يصيبها اختلال في بعض المؤسسات المالية ثم يمتد هذا الاختلال الى بعض القطاعات الاقتصادية مما يؤثر سلبا على ادائها واستقرارها ونموها.

٣- من كثرة الازمات تبين نجاح البنوك الاسلامية والتصدي للازمة المالية العالمية والسبب الرئيسي للنجاح هو الشريعة الاسلامية حيث انها لا تعطي الا ما تملكه فعلا من الاصول المادية.

٤- التوثيقات مهمة في المعاملات المالية وقد اكد عليها القران الكريم(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ﴾(٤١) وكذلك توثيق العقود والاشهاد عليها (وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ۗ﴾(٤٢) وغيرها من الآيات القرآنية الكريمة .

٥- ان الازمة المالية قد تؤثر على اقتصاديات مختلف الدول, فان الخروج منها يتطلب تكاثف الجهود الدولية والى جانب ذلك يجب اعادة انضباط الجهاز مصرفي من خلال تطوير قواعد عمل الوحدات المصرفية, ومحاسبة المسؤولين عليها.

التوصيات

١- لتفادي الازمة المالية والحد من أثارها يجب التركيز على ما جاء به القران الكريم والتعليمات الاسلامية.

٢- صياغة نماذج خاصة بالتنبؤ بالازمات المالية والاقتصادية بحيث يكون موضع تطبيق لضمان الاستقرار المالي والاقتصادي.

٣- ضرورة توفير البنية التحتية لجميع المصارف التقليدية والاسلامية والابتعاد عن المضاربات والمغامرات مع المراقبة الشديدة من قبل البنوك المركزية واستخدام السياسات الحازمة والصارمة فيما يتعلق بإدارة السيولة والربحية وإدارة مخاطر الائتمان.

٤- من الضروري اعادة النظر بنظم الأسواق المالية في البلدان الاسلامية والحد من المضاربات المالية وفرض القيود المعاملات التي لا تتضمن استثمارا حقيقيا .

٥- ضرورة اخذ الجدية بشان تطوير قطاع الانتاج الحقيقي من قبل الدول العربية النفطية والابتعاد عن التباهي بالفكر الاقتصادي الربحي لتحويل هذا المورد الى ادارة مهمة لتطوير القطاعات الانتاجية ولا يمكن الاعتماد عليه كمصدر للتمويل من خلال تخفيض معدلات الانفاق الترفي وتوجيهه الى القطاعات الحقيقية التي تقلل من الاستيرادات وغيرها .

*** هوامش البحث ***

(١) الرازي, ابو محمد عبد الله, تفسير, مفاتيح الغيب, ص١٥.
(٢) ابن منظور, محمد بن مكرم, معجم لسان العرب, ص١٦.
(٣) ينظر يوجين فأرجا, أزمة النظام الرئسمالي, ترجمة احمد فؤاد بليغ, بيروت ,١٩٧٥, ص١٢٦.
(٤) ينظرمحمد الحلواني,ادارة الازمات في القطاع المالي, دار الكتب والوثائق, بغداد, عام ٢٠٠٩, ص١٩٨.
(٥) شومان منذر , الاعلام والازمات, مدخل نظري وممارسات عملية, دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع, القاهرة, ٢٠٠٣, ص١١٧,
(٦) ينظر,إبراهيم علوش, نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية:
https://www.aljazeera.net/opinions/
(٧) ينظر أحلام منصور، الأزمات المالية الأسباب و الدروس المستفادة، الملتقى الدولي الثاني الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيرها على اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة تبسة١٩/ ٢٠ جوان٢٠١٣.
(٨): ينظر,محمد الفاتح محمود بشير المغربي ، ادارة الأزمات من منظور اداري، أمانة البحوث و الوثيق و النشر، السودان، ص٧ .
(٩):ينظرد. فريد كورتل, الازمة المالية مفهومها اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية,المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية والمالية جامعة الاسراء/ الاردن:
https://www.iasj.net/iasj/downloa
(١٠) ينظرعبد المطلب عبد الحميد, الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية, الدار الجامعة, مصر ٢٠٠٩, ص١٩٨- ١٩١
(١١) ينظر لبعل فاطيمة, الانعكاسات الازمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ على الصادرات النفطية للدول العربية , اطروحة دكتوراه, جامعة محمد خيضر- بسكرة- ص ١٠.
(١٢): ينظر د. فريد كورتل, الازمة المالية: مفهومها, اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية:
https://www.iasj.net/iasj/downlo
(١٣) البقرة اية ٢٧٩
(١٤) ينظر لبعل فطيمة, الانعكاسات الازمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ على الصادرات النفطية للدول العربية , اطروحة دكتوراه, جامعة محمد خيضر- بسكرة-, ص ٢٥.
(١٥) آل عمران اية ١٣٠.
(١٦) ينظرعبد العزيز قاسم محارب, الازمة المالية العالمية, الاسباب والنتائج, الاسكندرية , الدار الجامعة الجديدة ٢٠١١, ص٦٣.
(١٧) قنطقجي, سامر مظهر, ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية,دار الاحياء للنشر الرقمي, ص٣٧
(١٨) ينظرنور الدين جوادي, الازمات المالية الراسمالية بين التدويل والتعولم الثلاثي, دار الاحياء للنشر الرقمي, ص ٢١:
http://www.syriabusiness.org/modules.php?name=News&file=print&sid=٧١٠٧
(١٩) قنطقجي, سامر مظهر, فقه المحاسبة الاجتماعية, دار الاحياء للنشر الرقمي, ص ٨٠.

(٢٠) البقرة اية ١٨٨.
(٢١) الريشهري, محمد, ميزان الحكمة, ج٤, ص١٤٦٦
(٢٢) قنطقجي, سامر مظهر,ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية, ط٤, دار الاحياء للنشر الرقمي, ص ٣٨.
(٢٣) ينظر محمود العجلوني, ادارة الازمات في القطاع المصرفي, المجلة الاقتصادية, بغداد, دار الوثائق, ٢٠٠٩, ص١٩٨.
(٢٤) ينظرد. ايمان محمود عبد اللطيف, الازمات المالية العالمية الاسباب والاثار والمعالجات, جامعة سانت كليمنتس العالمية, العراق, ص١١٦.
(٢٥) ينظرالداوي الشيخ، الأزمة المالية انعكاساتها وحلولها، مداخلة في مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من المنظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، مجلة الجنان، طرابلس (١٣-١٤ مارس٢٠٠٩) ص٣.
(٢٦) ينظر بلوافي, احمد, البنوك الاسلامية والاستقرار المالي, مناقشة ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي,مجلة الاقتصاد الاسلامي, المجلد٢١, العدد٢, ص٧١-٩٦.
(٢٧) ينظر الجهنمي, حمدي بن حمزة ابو زيد, ازمة سوق المال , ص١١.
(٢٨) شعباني, زكريا, الحل الامثل لمشاكل الازمات المالية, المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية,عدد٢/ جوان٢٠١٥.
(٢٩) سورة الاسراء اية ٢٩.
(٣٠) محمود عبد الكريم,المدخل الى الاقتصاد الاسلامي , دار النفائس الاردن ٢٠١٢,ط١, ص٣٥.
(٣١) سورة البقرة اية ٢٨٢
(٣٢) شعباني, زكريا, الحل الامثل لمشاكل الازمات المالية, المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية,عدد٢/ جوان٢٠١٥.
(٣٣) سورة النساء اية ٢٩-٣٠.
(٣٤) العوران, احمد فراس, الازمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اسلامي , المعهد العالمي للفكر الاسلامي, ص٢٤٩.
(٣٥) سورة البقرة اية(٢٨٠)
(٣٦) ينظر, دنيا شوقي, دروس في الاقتصاد الاسلامي, النظرية الاقتصادية من منظور اسلامي, ط١,ص ١٨٤-١٨٨.
(٣٧) سورة التوبة اية(٣٤)
(٣٨) عبابنة, يوسف عبد الله, الازمة المالية المعاصرة, رسالة دكتوراه, جامعة اليرموك, الاردن ٢٠١٠, ص١٢٧-١٣٦.
(٣٩) ينظر العتوم عامر, دور المصارف الاسلامية في ظل الازمة المالية العالمية, المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية, الاردن, جامعة اليرموك, ٢٨-٢٩ ابريل٢٠١٠م, ص٧٣٨.
(٤٠) ينظر: توثيق المديني, تنامي الصيرفة في البلدان الغربية, صحيفة الخليج, ٢٤ www.uaeec.com تموز ٢٠٠٨.
(٤١) البقرة ٢٨٢.
(٤٢) البقرة ٢٨٢.

* المصادر والمراجع *

القران الكريم

١- إبراهيم علوش, نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية:
https://www.aljazeera.net/opinions/

٢- ابن منظور, محمد بن مكرم, معجم لسان العرب, ص١٦.

٣- أحلام منصور، الأزمات المالية الأسباب و الدروس المستفادة، الملتقى الدولي الثاني الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة تبسة١٩/ ٢٠ جوان٢٠١٣.

٤- ايمان محمود عبد اللطيف, الازمات المالية العالمية الاسباب والاثار والمعالجات, جامعة سانت كليمنتس العالمية, العراق, ص١١٦.

٥- بلوافي, احمد, البنوك الاسلامية والاستقرار المالي, مناقشة ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي,مجلة الاقتصاد الاسلامي, المجلد٢١, العدد٢, ص٧١-٩٦.

٦- توثيق المديني, تنامي الصيرفة في البلدان الغربية, صحيفة الخليج, ٢٤www.uaeec.com تموز ٢٠٠٨.

٧- الجهنمي, حمدي بن حمزة ابو زيد, ازمة سوق المال , ص١١.

٨- الداوي الشيخ، الأزمة المالية انعكاساتها وحلولها، مداخلة في مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من المنظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، مجلة الجنان، طرابلس (١٣-١٤ مارس٢٠٠٩) ص٣.

٩- دنيا شوقي, دروس في الاقتصاد الاسلامي, النظرية الاقتصادية من منظور اسلامي, ط١,ص ١٨٤-١٨٨.

١٠- الرازي, ابو محمد عبد الله, تفسير, مفاتيح الغيب, ص١٥.

١١- الريشهري, محمد, ميزان الحكمة, ج٤, ص١٤٦٦

١٢- شعباني, زكريا, الحل الامثل لمشاكل الازمات المالية, المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية,عدد٢/ جوان٢٠١٥.

١٣- شومان منذر , الاعلام والازمات, مدخل نظري وممارسات عملية, دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع, القاهرة ٢٠٠٣, ص١١٧,

١٤- عبابنة, يوسف عبد الله, الازمة المالية المعاصرة, رسالة دكتوراه, جامعة اليرموك, الاردن ٢٠١٠, ص١٢٧-١٣٦.

١٥- عبد العزيز قاسم محارب, الازمة المالية العالمية, الاسباب والنتائج, الاسكندرية , الدار الجامعة الجديدة ٢٠١١, ص٦٣.

١٦- عبد المطلب عبد الحميد, الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية, الدار الجامعة, مصر ٢٠٠٩, ص١٩٨- ١٩١
١٧- العتوم عامر, دور المصارف الاسلامية في ظل الازمة المالية العالمية, المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية, الاردن, جامعة اليرموك, ٢٨-٢٩ ابريل٢٠١٠م, ص٧٣٨.
١٨- العوران, احمد فراس, الازمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اسلامي , المعهد العالمي للفكر الاسلامي, ص٢٤٩.
١٩- فريد كورتل, الازمة المالية مفهومها اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية,المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية والمالية جامعة الاسراء/ الاردن:
https://www.iasj.net/iasj/downloa
٢٠- قنطقجي, سامر مظهر, ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية,دار الاحياء للنشر الرقمي, ص٣٧.
٢١- قنطقجي, سامر مظهر, فقه المحاسبة الاجتماعية, دار الاحياء للنشر الرقمي, ص ٨٠.
٢٢- لبعل فاطيمة, الانعكاسات الازمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ على الصادرات النفطية للدول العربية , اطروحة دكتوراه, جامعة محمد خيضر- بسكرة- ص ١٠.
٢٣- محمد الحلواني,ادارة الازمات في القطاع المالي, دار الكتب والوثائق, بغداد, عام ٢٠٠٩, ص١٩٨.
٢٤- محمد الفاتح محمود بشير المغربي ، ادارة الأزمات من منظور اداري، أمانة البحوث و الوثيق و النشر، السودان، ص ٧.
٢٥- محمود العجلوني, ادارة الازمات في القطاع المصرفي, المجلة الاقتصادية, بغداد, دار الوثائق, ٢٠٠٩, ص١٩٨.
٢٦- محمود عبد الكريم,المدخل الى الاقتصاد الاسلامي , دار النفائس الاردن ٢٠١٢,ط١, ص٣٥.
٢٧- نور الدين جوادي, الازمات المالية الراسمالية بين التدويل والتعولم الثلاثي, دار الاحياء للنشر الرقمي, ص ٢١:
http://www.syriabusiness.org/modules.php?name=News&file=print&sid=٧١٠٧
٢٨- يوجين فأرجا, أزمة النظام الرئسمالي, ترجمة احمد فؤاد بليغ, بيروت ,١٩٧٥, ص١٢٦.

❁❁❁